

بالضمير المنفصل لا عند تعذر إظهاره بالضمير المنفصل كقول المنفصل
قوله وذلك بالفتحة على عامله أي والتعذر المذكور إما بتقديم الضمير على عامله نحو
أياك ضيبت وإما بالتفصل بين الضمير وبين عامله لا على غرضه نحو ما ذكره في المثال الأو
والتعذر ظاهرة في موضعين وإنما قال في التعذر لعدم جواز التفصل بينهما وبين عامله
كما في الغرض لئلا يلزم العدو من الأصل بل ما يوافقه وإنما تعذر في عامل الضمير كقولك
والضمير متين اتصال للفظ بغير اللفظ وأما ما يكون عامل الضمير معنويا ونحو قوله
نحو أن أريد ما ذكرناه وأما ما يكون الضمير مرفوعا في قوله فإياك أوجبت
الضمير المرفوع المنفصل إذا كان مفردا غائبا واستناع استئذان الضمير في المرفوع
الخوف من التثنية والمخاطب والمثنى والمجموع على المقرة الغائب وإن لم يكن استئذان
أعزاد الباب وإنما قيل الضمير بكونه مرفوعا لأنه لو كان منصوبا أو مجرورا لكان
خواتمه وله لعدم وجوب استئذان الضمير المنسوب والمجرور في العامل وأما بكون
الضمير اسنادا إليه صفة جارية على غير من يوجب كونهما أضعف من الفعل في العجز
نحو صدر زيد ضاربتة بمعنى ضاربتة مبدلة وزيد مبتدأ ثان وضاربتة خبر مبتدأ
ثان ومن فاعل ضاربتة وضاربتة مستندة إليه ومع جارية على غير من يوجب
ضاربتة خبر زيد وفاعلها بالحقيقة ضاربتة والمجمل في محل الوقوف به خبر المبتدأ
الأول وإنما وجب إظهار الضمير كونه الصفة أضعف من الفعل ونحوه في المثال
في قوله صدر ضاربتة مبدلة لأن الضمير علم أن الضاربتة مبدلة وإذا لم يكن الضمير

لأن الضمير المنفصل لا يفتقر إلى شيء
بمعنى لا أن معنى التفصل أن يكون
في سبيل تفتيح

مخصوص
لأن الضمير المنفصل
مستند إلى الاستئذان
الاسم في المرفوع

ودفع الاستئذان

أن الضمير

أن الضمير المنفصل لا عند تعذر إظهاره بالضمير المنفصل كقول المنفصل
قوله وذلك بالفتحة على عامله أي والتعذر المذكور إما بتقديم الضمير على عامله نحو
أياك ضيبت وإما بالتفصل بين الضمير وبين عامله لا على غرضه نحو ما ذكره في المثال الأو
والتعذر ظاهرة في موضعين وإنما قال في التعذر لعدم جواز التفصل بينهما وبين عامله
كما في الغرض لئلا يلزم العدو من الأصل بل ما يوافقه وإنما تعذر في عامل الضمير كقولك
والضمير متين اتصال للفظ بغير اللفظ وأما ما يكون عامل الضمير معنويا ونحو قوله
نحو أن أريد ما ذكرناه وأما ما يكون الضمير مرفوعا في قوله فإياك أوجبت
الضمير المرفوع المنفصل إذا كان مفردا غائبا واستناع استئذان الضمير في المرفوع
الخوف من التثنية والمخاطب والمثنى والمجموع على المقرة الغائب وإن لم يكن استئذان
أعزاد الباب وإنما قيل الضمير بكونه مرفوعا لأنه لو كان منصوبا أو مجرورا لكان
خواتمه وله لعدم وجوب استئذان الضمير المنسوب والمجرور في العامل وأما بكون
الضمير اسنادا إليه صفة جارية على غير من يوجب كونهما أضعف من الفعل في العجز
نحو صدر زيد ضاربتة بمعنى ضاربتة مبدلة وزيد مبتدأ ثان وضاربتة خبر مبتدأ
ثان ومن فاعل ضاربتة وضاربتة مستندة إليه ومع جارية على غير من يوجب
ضاربتة خبر زيد وفاعلها بالحقيقة ضاربتة والمجمل في محل الوقوف به خبر المبتدأ
الأول وإنما وجب إظهار الضمير كونه الصفة أضعف من الفعل ونحوه في المثال
في قوله صدر ضاربتة مبدلة لأن الضمير علم أن الضاربتة مبدلة وإذا لم يكن الضمير

بأن الضمير المنفصل

لأن الضمير